compiled by markit

مؤشر مدراء المشتريات لبنك SABB HSBC لعام 2012

يحظر النشر حتى 08:30 (توقيت الرياض) 3 ديسمبر 2012

مؤشر PMI™ لبنك ساب SABB HSBC بالمملكة العربية السعودية

مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) يظهر مزيدًا من التحسن في أوضاع العمل لدى القطاع الخاص غير المنتج للنفط

النتائج الأساسية:

- الإنتاج والطلبات الجديدة يشهدان ارتفاعًا قويًا
- مستويات الأعمال المعلقة تتراجع للمرة الأولى في أربعة أشهر
- تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج الأبطأ خلال سنتين

قام البنك السعودي البريطاني "ساب" بنشر نتائج مؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) الرئيسي للمملكة العربية السعودية SABB HSBC لشهر نوفمبر 2012 - تقرير شهري يصدره البنك ومجموعة HSBC. ويعكس المؤشر الأداء الاقتصادي لشركات ومؤسسات لقطاع الخاص السعودي غير العاملة في النفط عبر رصد مجموعة من المتغيرات تشمل: الإنتاج، والطلبات الجديدة، وتكاليف مستلزمات الإنتاج، وأسعار المنتجات، وحجم المشتريات، والمخزون، والتوظيف.

استمرت شركات القطاع الخاص السعودية غير النفطية في الإبلاغ عن زيادة قوة النمو في الإنتاج والطلبات الجديدة، في حين تراجع مستوى الأعمال المعلقة وسجل تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج أبطأ قراءة له خلال 24 شهر. جاءت قراءة مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) عند مستوى 57.0 في شهر نوفمبر، بانخفاض عن 59.8 في شهر أكتوبر.

شهدت مستويات الإنتاج زيادة أخرى في شهر نوفمبر مع إبلاغ أكثر من ربع المشاركين عن وجود زيادة في الإنتاج. وطبقًا للأدلة المتواترة، كانت زيادة الطلبات الجديدة هي أحد الأسباب الرئيسية خلف هذه الزيادة استمرت زيادة الطلبات الجديدة في نفس الاتجاه المرصود على مدار تاريخ الدراسة. أبلغ أكثر من 40% من أعضاء اللجنة عن زيادة مستوى الطلبات الجديدة المستلمة وربطوا هذا بتحسن أوضاع السوق. وعلى الرغم، فإن معدل النمو كان الأبطأ منذ سبتمبر 2011.

استمرت طلبات التصدير الجديدة الواردة لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير النفطية في الزيادة خلال شهر نوفمبر. في الوقت ذاته، شهدت مستويات الأعمال المعلقة تراجعًا للمرة الأولى في أربعة أشهر. تم ذكر إنهاء الطلبات المعلقة دائمًا على أنه السبب الرئيسي لدى الشركات التي أبلغت عن تراجع مستويات الأعمال المعلقة.

ارتفعت مستويات التوظيف للشهر الرابع عشر على التوالي خلال شهر نوفمبر، وبمعدل أعلى من الشهر السابق. وحيث تم الإبلاغ عن توسع في أعداد القوى العاملة، ربط المشاركون في الدراسة هذا التوسع بزيادة متطلبات العمل. قامت الشركات بزيادة الأجور في شهر نوفمبر وعزت ذلك في جانب منه إلى زيادة تكاليف المعيشة.

شهد متوسط المهل الزمنية المستغرقة لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير النفطية زيادة في شهر نوفمبر، بمعدل أقوى قليلاً مما كان عليه في شهر أكتوبر مع إبلاغ قرابة 20% من المشاركين عن تحسن مواعيد تسليم الموردين. شهد متوسط أسعار البضائع زيادة بالمقارنة مع الوضع خلال شهر أكتوبر، وجاء ذلك مدفوعًا بشكل رئيسي بزيادة أسعار الشراء.

شهد معدل تضخم أسعار الشراء تراجعًا في شهر نوفمبر وسجل أقوى معدل تراجع مكرر منذ شهر يوليو 2010. ومع تباطأ تضخم أسعار الشراء، سجل مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج أدنى قراءة له خلال 24 شهر.

شهدت أنشطة الشراء زيادة في شهر نوفمبر مدفوعة بزيادة في الطلبات الجديدة، وأدت إلى نمو قوي في مخزون مستلزمات الإنتاج. أشار أكثر من ثلثي المشاركين في الدراسة إلى زيادة في كميات مشترياتهم.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك SABB HSBC بالمملكة العربية السعودية (*PMI™*)

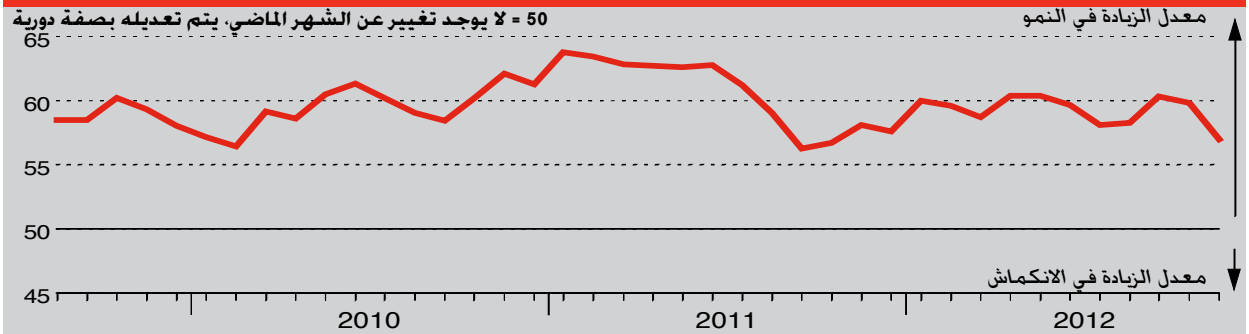

يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (*PMI™*) لمجموعة ساب SABB HSBC بالمملكة العربية السعودية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط/ الاقتصاد في القطاع الخاص السعودي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و*PMI™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

HSBC SABB ساب Local vision, international expertise markit

مؤشر الإنتاج

س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.

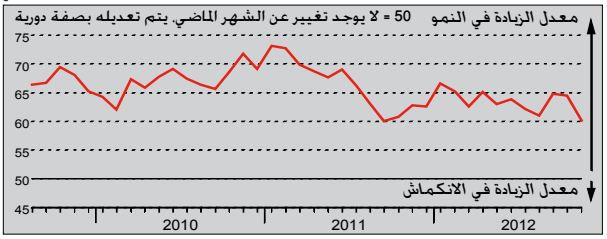

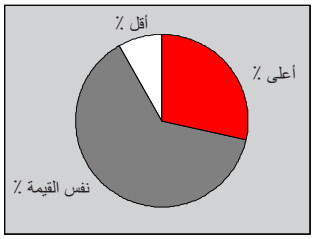

أظهرت بيانات شهر نوفمبر زيادة أخرى في مستويات الإنتاج لدى الشركات السعودية غير النفطية. وعلى الرغم من ذلك، جاءت زيادة الإنتاج بمدى أقل مما كانت عليه في شهر أكتوبر وجاء معدل النمو دون المتوسط العام المسجل على مدار تاريخ الدراسة. تمت الإشارة إلى زيادة كميات الطلبات الجديدة والتحسن العام في قطاع الإنشاءات على أنها الأسباب الرئيسية خلف الزيادة الأخيرة.

مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

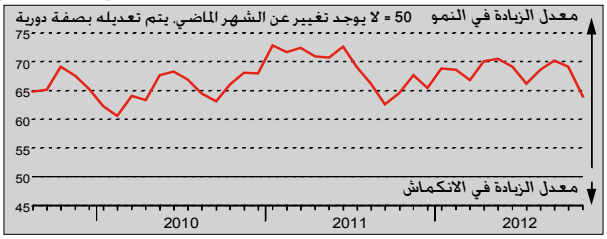

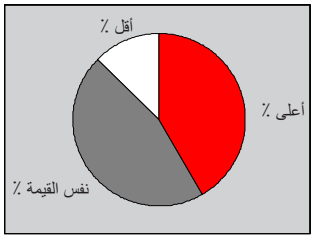

استمرت الطلبات الجديدة الواردة لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير النفطية في الزيادة خلال شهر نوفمبر. اتضح ذلك من خلال مؤشر الطلبات الجديدة الذي يتم تعديله بصورة دورية والذي وقف عند المستوى المحايد 50.0 نقطة. وقد ربط أعضاء اللجنة هذا بتحسن أوضاع السوق. جاء معدل الزيادة في حجم الطلبات الجديدة الواردة المعدل الأبطأ منذ شهر سبتمبر 2011.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

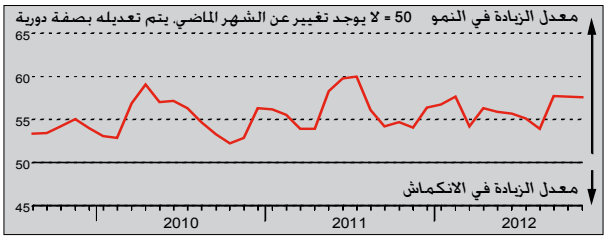

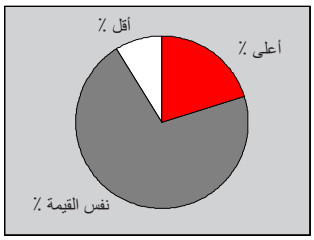

سجل مؤشر طلبات التصدير الجديدة الذي يتم تعديله دوريًا أعلى من المستوى المحايد 50.0 ليشير بذلك إلى نمو الأعمال الجديدة الواردة من الخارج. ليستمر بذلك الاتجاه المسجل على مدار تاريخ الدراسة حتى الآن. أبلغ أكثر من 20% من المشاركين في الدراسة عن زيادة مستوى طلبات التصدير الجديدة المستلمة وتم ربط ذلك بشكل عام بالتحسن الذي يشهده السوق والأوضاع الاقتصادية.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

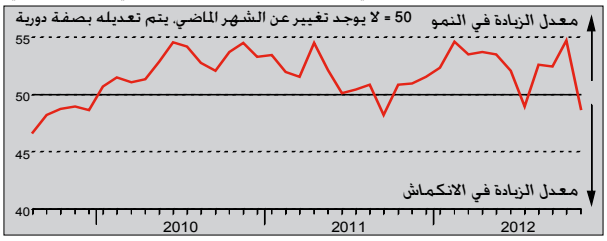

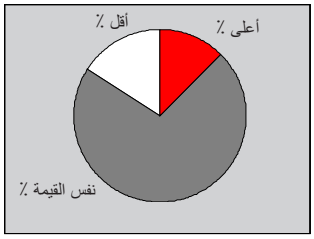

سجل مؤشر تراكم الأعمال الذي يتم تعديله دوريًا دون المستوى المحايد 50.0 نقطة وذلك للمرة الأولى في أربعة أشهر، مسجلاً بذلك أدنى مستوى له منذ شهر سبتمبر 2011. حيث أشار 16% بالضبط من المشاركين في الدراسة إلى تراجع في مستوى الأعمال المعلقة خلال شهر نوفمبر وذكروا إنهاء الطلبات المعلقة على أنه العامل الرئيسي للتراجع.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

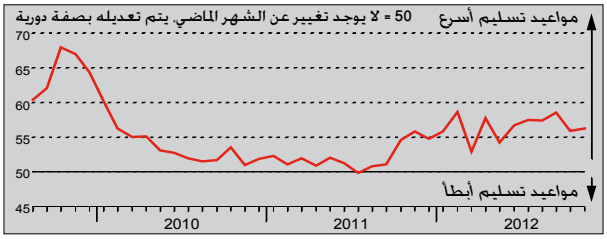

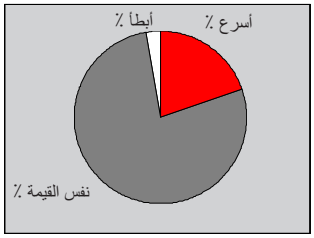

شهد متوسط المهل الزمنية المستغرقة في التسليم قصرًا لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير النفطية خلال شهر نوفمبر. وكان معدل تحسن مواعيد التسليم أقوى قليلاً مما كان عليه في شهر أكتوبر وظل فوق المتوسط العام لسلسلة الدراسة. وأشارت الشركات التي أبلغت عن قصر المهل الزمنية المستغرقة في التسليم عادة إلى تحسن عمليات السداد.

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.

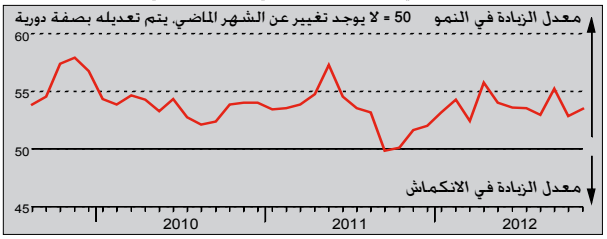

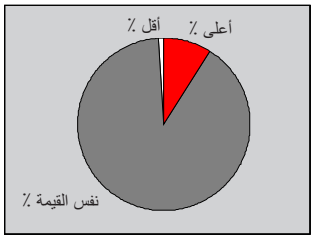

شهدت مستويات التوظيف زيادة للشهر الرابع عشر على التوالي خلال شهر نوفمبر. ظهر هذا واضحًا من خلال قراءة مؤشر التوظيف الذي يتم تعديله دوريًا حيث جاءت أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة. وطبقًا للأدلة المتواترة فإن زيادة أعداد القوى العاملة جاء نتيجة لزيادة متطلبات العمل.

مؤشر أسعار الإنتاج

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

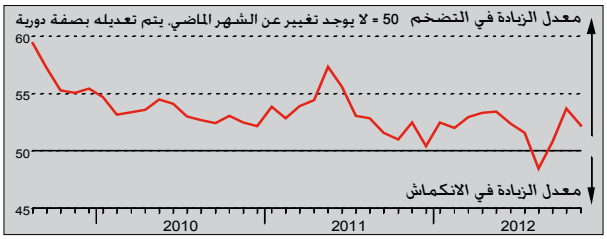

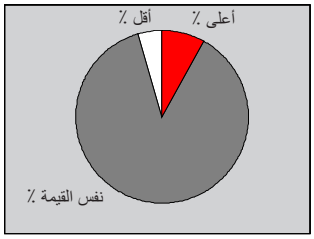

أظهرت بيانات شهر نوفمبر زيادة متوسط الأسعار لدى الشركات السعودية غير النفطية. وبذلك يكون متوسط الأسعار التي تحددها الشركات قد شهد زيادة للشهر الثالث على التوالي ولكن معدل التضخم تباطأ وكان معتدلاً فقط. وقد علق المشاركون الذين أبلغوا عن زيادة الأسعار على زيادة أسعار الشراء بصفتها السبب الرئيسي للزيادة.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

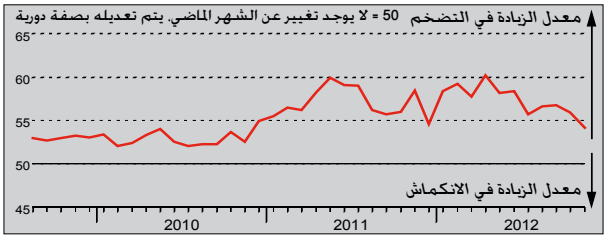

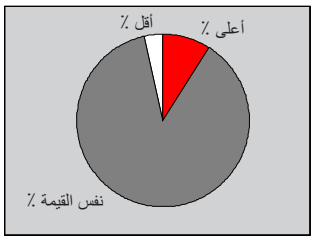

شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير النفطية زيادة أخرى في شهر نوفمبر. تماشيًا مع الاتجاه المرصود على مدار تاريخ الدراسة، مع إبلاغ قرابة 9% من أعضاء اللجنة عن زيادة إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج وإبلاغ أقل من 4% عن تراجعها. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل التضخم كان الأضعف على مدار عامين. جاء متوسط أسعار الشراء وكذلك الرواتب أعلى مما كان عليه في شهر أكتوبر.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

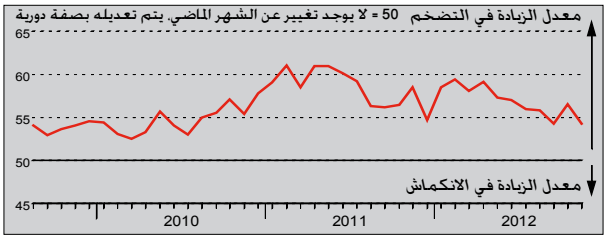

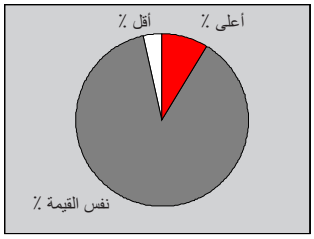

شهد متوسط أسعار الشراء زيادة أخرى في شهر نوفمبر. تراجع معدل التضخم وكان الأبطأ مكرر منذ يوليو 2010. أشار أقل من 9% من المشاركين في الدراسة إلى وجود زيادة في أسعار الشراء لديهم مع إبلاغ 4% تقريبًا عن وجود تراجع. ومن بين المشاركين الذين أبلغوا عن وجود زيادة، علق معظمهم على المعدل العام للتضخم بصفته السبب الرئيسي للتطور الأخير.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

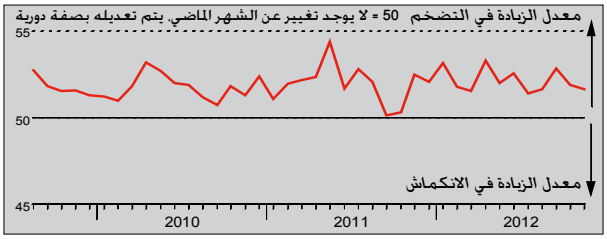

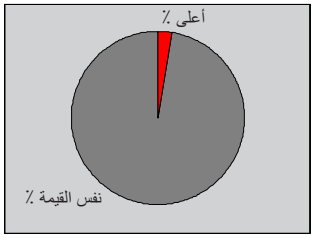

استمر متوسط الرواتب في الزيادة لدى الشركات غير النفطية في المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل الزيادة كان أضعف مما كان عليه في شهر أكتوبر. سجلت الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة عدم وجود تغيير في الرواتب والأجور خلال الشهر. وكانت زيادة تكاليف المعيشة هي العامل الرئيسي الذي ذكرته الشركات التي قامت بزيادة الأجور.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

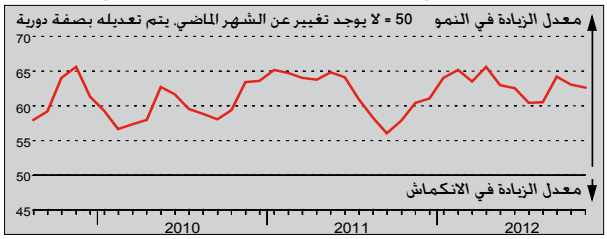

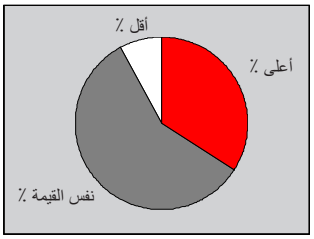

سجل مؤشر حجم المشتريات الذي يتم تعديله دوريًا فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر نوفمبر، ليشير بذلك إلى زيادة حجم المشتريات لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير النفطية عما كان عليه في شهر أكتوبر. أشار أكثر من ثلث المشاركين في الدراسة إلى زيادة في كميات مشترياتهم. وقد عزت الشركات هذا إلى زيادة الطلبات الجديدة.

مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.

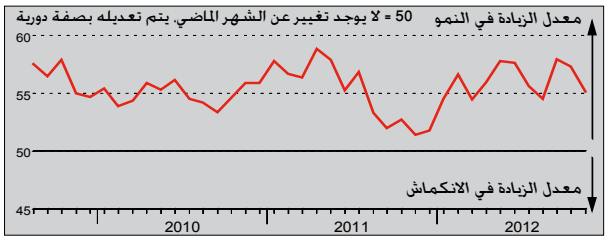

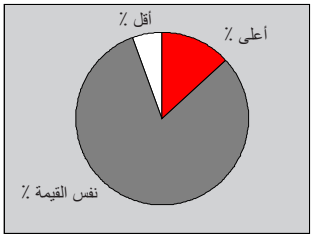

كما هو الحال في كل شهر من شهور الدراسة، سجل مؤشر مخزون المشتريات الذي يتم تعديله دوريًا فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر نوفمبر، مشيرًا بذلك إلى زيادة مخزون المشتريات لدى الشركات السعودية غير المنتجة للنفط مقارنة بالوضع خلال الشهر السابق. وقد ذكرت زيادة الأعمال على أنها السبب الرئيسي لزيادة مخزون المشتريات، وهو ما كان ملحوظًا.

مؤشرات PMI™ الدولية

الاقتصاد العام الإماراتي

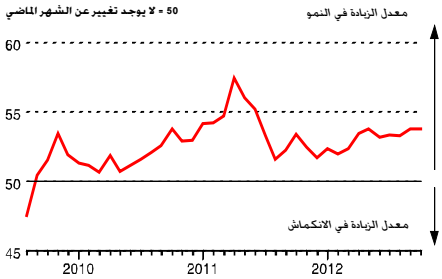

المصدر: Markit ،HSBC.

سجل المؤشر الرئيسي لمؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) في الإمارات العربية المتحدة أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر أكتوبر، مشيرًا بذلك إلى تحسن في مجمل أوضاع العمل لدى الشركات غير المنتجة. ظل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) أعلى من المتوسط العام للدراسة 52.7، حيث سجل 53.8، ولم يشهد تغيير عما كان عليه في شهر سبتمبر، وأظهر تحسن قوي في المجمل.

المؤشر المركب لمنطقة اليورو

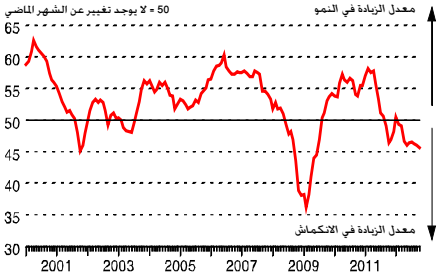

المصدر: Markit.

ازداد الانكماش الاقتصادي في منطقة اليورو عمقًا في بداية الربع الأخير من عام 2012، مع تراجع الإنتاج المركب لقطاعي الصناعات والخدمات بأسرع وتيرة منذ 2009. حيث هبط مؤشر PMI® الإنتاج المركب لشركة ماركيت في منطقة اليورو من 46.1 في شهر سبتمبر إلى 45.7 في شهر أكتوبر والتوقعات الأولية 45.8. وبذلك يكون النشاط الإجمالي قد تراجع للشهر التاسع على التوالي.

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي

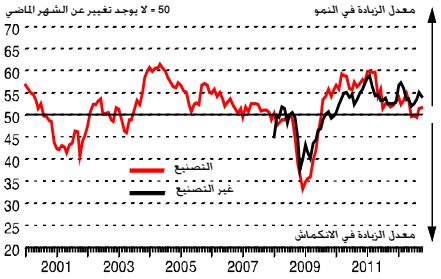

المصدر: ISM.

أظهرت بيانات مؤشر معهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع تحسن أوضاع قطاع الصناعات الأمريكي في شهر أكتوبر مع تسجيل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) أعلى قراءة له في خمسة أشهر. وكانت هذه هي الزيادة الثانية التي يتم رصدها على التوالي. سجلت الشركات غير الصناعية زيادة أضعف، وإن كانت لا تزال قوية مقارنة بشهر سبتمبر وصول قراءة مؤشر NMI إلى 54.2 متراجعة عن 55.1 في الشهر السابق.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسئولين التنفيذيين في حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد المملكة العربية السعودية، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مديري المشتريات (*PMI™*) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأقل من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) لشركة SABB HSBC المملكة العربية السعودية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و*PMI™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

 All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited